

Distr.: General  
1 August 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون  
البند 140 من جدول الأعمال

## إدارة الموارد البشرية

### تقرير اللجنة الخامسة

المقرّر: السيد يارون واكس (إسرائيل)

### أولا - مقدمة

- 1 - ترد التوصيات السابقة المقدمة من اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة في إطار البند 140 من جدول الأعمال في تقرير اللجنة الذي تتضمنه الوثيقة A/74/615.
- 2 - وخلال الجزء الثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، اجتمعت اللجنة الخامسة عبر الإنترنت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستأنفت خلال ذلك نظرها في هذا البند.
- 3 - ولمواصلة النظر في هذا البند، كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة:
  - (أ) تقرير الأمين العام عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية (A/74/700)؛
  - (ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة بالموضوع (A/74/769).

### ثانيا - النظر في المقترحات

#### ألف - مشروع القرار A/C.5/74/L.52

- 4 - في 2 تموز/يوليه 2020، قدّم رئيس اللجنة مشروع قرار بعنوان "الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المعارون وهم في الخدمة الفعلية" (A/C.5/74/L.52) للنظر فيه ضمن إطار إجراء الموافقة الصامتة ووفقا لمقررات الجمعية العامة 544/74 و 555/74 و 558/74.



الرجاء إعادة استعمال الورق



5 - وفي 7 تموز/يوليه، خرج وفد الاتحاد الروسي عن صمته واعترض على اعتماد مشروع القرار A/C.5/74/L.52.

### باء - مشروع القرار A/C.5/74/L.52/Rev.1

6 - في 29 تموز/يوليه، أعاد رئيس اللجنة تقديم مشروع قرار بعنوان "الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المعارون وهم في الخدمة الفعلية" (A/C.5/74/L.52/Rev.12) للنظر فيه ضمن إطار إجراء الموافقة الصامتة ووفقا لمقررات الجمعية العامة 544/74 و 555/74 و 558/74 و 561/74.

7 - وفي 1 آب/أغسطس، اعتبرت اللجنة أن مشروع القرار A/C.5/74/L.52/Rev.1 قد اعتُمد وفقا للإجراء المبين في المقررات 544/74 و 555/74 و 558/74 و 561/74 (انظر الفقرة 8). وأشارت أيضا إلى أنها ستحيط علما بالقرار في جلستها المقبلة التي ستعقد بعد وقف التدابير الاحترازية حالما تسمح الظروف بذلك.

### ثالثا - توصيات اللجنة الخامسة

8 - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

**الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المعارون وهم في الخدمة الفعلية**

#### *إن الجمعية العامة،*

*إن تشيير* إلى قراراتها 287/67 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2013، و 252/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013، و 263/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، و 254/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، ومقررها 540/74 بء المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2020،

*وقد نظرت* في تقرير الأمين العام عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية<sup>(1)</sup> وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة<sup>(2)</sup>،

- 1 - *تحيط علما* بتقرير الأمين العام<sup>(1)</sup>؛
- 2 - *تؤيد* الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية<sup>(2)</sup>، رهنا بأحكام هذا القرار؛
- 3 - *تعرب عن أسفها* لعدم التوصل بعد إلى حلٍّ لمسألة الإعارة، وهو ما يُلجئ الجمعية العامة إلى إطالة أمد التدابير الاستثنائية؛

4 - *تشير* إلى أن اختيار الموظفين، بمن فيهم الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المعارون وهم في الخدمة الفعلية، ينبغي أن يتم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يتيح لجميع الدول الأعضاء المشاركة في إعارة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وهم في الخدمة الفعلية؛

(1) A/74/700.

(2) A/74/769.

- 5 - **تحيط علماً** بالفقرة 14 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر، من أجل التوصل إلى حلول تعالج أوجه التضارب بين التشريعات الوطنية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>، أن تأذن للأمين العام أن يمدد، حتى 31 تموز/يوليه 2021، العمل بالتدابير الاستثنائية المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية، وذلك ما لم يتم تنفيذ حل دائم قبل ذلك التاريخ؛
- 6 - **تحث** الأمين العام على التأكيد، بوساطة معايير وأدوات الإشراف المطبقة، من تحلي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية بالمسؤولية والنزاهة؛
- 7 - **تشير** إلى الفقرة 13 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يزيد من نسق الاتصال والتفاعل مع الدول الأعضاء، وأن يستطلع كلّ الخيارات الممكنة لتسوية المسائل المتعلقة بمشاركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية، ولاسيما أوجه التضارب بين التشريعات الوطنية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وأن يوافي الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الخامسة والسبعين المستأنفة بتقرير عن تطورات هذه المسألة ويعرض عليها مقترحاته بهذا الشأن.